

توقعات بتراجع التضخم إلى 1% فى أكتوبر مع انحسار العوامل الموسمية



■ ترجيحات بتثبيت «المركزى» لأسعار الفائدة فى نوفمبر

خالد بدر الدين - منى عبدالبارى

أكدت بنوك استثمار أن الأثر الموسمى الذى دفع معدل التضخم الشهرى للارتفاع فى سبتمبر المنقضى إلى 2.5% سرعان ما سيزول، لينخفض مجدداً إلى «-5.0%» فى أكتوبر، ونوفمبر وديسمبر.

وسجل التضخم الشهرى فى سبتمبر ارتفاعاً بلغ 2.6% مقارنة بأغسطس، و16% على أساس سنوى فى أكبر زيادة منذ يناير الماضى، مقارنة بمعدل 14.2% سنوياً فى أغسطس و13% فى يوليو، وفقاً لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء.

وذكرت وكالة بلومبرج أن معدل تضخم أسعار المستهلكين فى المدن زاد بحوالى 2.6% فى سبتمبر مقارنة مع 1.8% فى أغسطس، بينما تباطأ معدل التضخم الأساسى الذى يستبعد التقلبات السعرية من 8.8% فى أغسطس إلى 8.6% فى سبتمبر، ليوكد أن أسعار المواد الغذائية، هى السبب الرئيسى فى ارتفاع معدل تضخم أسعار المستهلكين.

وقالت رضوى السويفى، رئيس قسم البحوث ببنك استثمار فاروس، إن نسب التضخم المعلنة لشهر سبتمبر تجاوزت توقعاتهم السابقة والتي كانت ترجح مستوى يتراوح بين 1 و1.5%، لافتة إلى أن التضخم سيعاود استقراره فى أكتوبر مع اختفاء الأثر الموسمى والذي أدى للقفزة القوية بالمعدلات.

ورجحت انحسار التضخم خلال أشهر الربع الرابع (أكتوبر – ديسمبر) لمستويات تتراوح بين 0.5% و1% على أساس شهرى، فيما تصل متوسط معدلاته إلى 15% على أساس سنوى فى الربع الأخير بالكامل.

وتوقعت قيام البنك المركزى بتثبيت أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض التى تستقر حاليا عند مستويات 16.75% و17.75% على الترتيب فى اجتماع منتصف نوفمبر المقبل.

وتوقعت منى بدير، محلل الاقتصاد الكلى ببنك استثمار برايم، تراجع المعدلات مجددا فى أكتوبر نتيجة انحسار الأثر السابق، وانتهاء موسم المدارس.

ورجحت تسجيل نسب التضخم فى أكتوبر 1.2% على أساس شهرى، و13.3% على أساس سنوى، متوقعة تثبيت «المركزى» لأسعار الفائدة باجتماع منتصف نوفمبر.

وتوقعت منى بدير، محلل الاقتصاد الكلى ببنك استثمار برايم، تراجع المعدلات مجددا فى أكتوبر نتيجة انحسار الأثر السابق، وانتهاء موسم المدارس.

ورجحت تسجيل نسب التضخم فى أكتوبر 1.2% على أساس شهرى، و13.3% على أساس سنوى، متوقعة تثبيت «المركزى» لأسعار الفائدة باجتماع منتصف نوفمبر.

وأكد محمود المصرى، خبير الاقتصاد الكلى، أن مستوى التضخم المرتفع فى شهر سبتمبر يعنى أن أسعار الفائدة لن تنخفض هذا العام أو حتى خلال الربع الأول من العام المقبل.

وأشار إلى أن ارتفاع أسعار البترول عالميا، واتجاه الحكومة لتقليص الدعم أكثر على الوقود قبل منتصف العام القادم، سيدفعان التضخم لمستوى أعلى.